Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 19, No. Special Issue, Part (3): 371-387
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.19.SP3.3.24

Tikrit Journal of Administrative and Economics Sciences
مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية
ISSN: 1813-1719 (Print)

The impact of exchange rate fluctuations on the consumer price index in Iraq for the period 2005-2021

Abdullah Ahmed Abdullah Saleh*, Abdul Razzaq Hamad Hussein
College of Administration and Economics, University of Tikrit

Keywords:
Exchange rate, consumer price index.

Article history:
Received 02 May. 2023
Accepted 04 May. 2023
Available online 30 Aug. 2023

©2023 College of Administration and Economy, Tikrit University. THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

*Corresponding author:
Abdullah Ahmed Abdullah Saleh
College of Administration and Economics, University of Tikrit

Abstract: The study aims to analyze and measure the impact of exchange rate fluctuations on the price index in Iraq for the period 2005-2021, One of the economic imbalances caused him to lose the factors of economic stability due to the wars and economic sanctions he was subjected to. The results showed, according to the (ARDL) model, that the relationship in the short term between the exchange rate (X) and the general level of consumer prices (Y) is positive and significant, meaning that an increase in the exchange rate by (1%) in the short term leads to an increase in the general level of prices by (1.6%. The reason is that market commodities are imported commodities, so an increase in exchange rates leads to an increase in commodity prices. In the long run, the relationship between the exchange rate and the general level of consumer prices is inversely significant. The study recommends that the government should increase the income of the groups affected by the rise in the prices of goods and services due to the fluctuations in exchange rates, especially after the rise in oil prices and thus the rise in oil revenues.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 19, No. Special Issue, Part (3): 371-387
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.19.SP3.3.24

أثر تقلبات أسعار الصرف على الرقم القياسي لأسعار المستهلك في العراق للمدة 2005-2021

عبدالله احمد عبدالله صالح عبد الرزاق حمد حسين
كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت

المستخلص

يهدف البحث إلى تحليل وقياس أثر تقلبات أسعار الصرف على الرقم القياسي للأسعار في العراق للمدة 2005-2021، حيث افترض الباحث وجود أثر سلبي على الرقم القياسي لأسعار المستهلك جراء تقلبات اسعار الصرف، إذ إن الاقتصاد العراقي تعرض إلى الكثير من الاختلالات الاقتصادية أدت إلى فقدانه لعوامل الاستقرار الاقتصادي بفعل الحروب والعقوبات الاقتصادية التي تعرض لها.

وبينت النتائج حسب نموذج (ARDL) بأن العلاقة في الأجل القصير بين سعر الصرف (X) والمستوى العام لأسعار المستهلك (Y)هي طردية ومعنوية، أي إن زيادة سعر الصرف بنسبة (1%) في الأجل القصير يؤدي إلى زيادة المستوى العام للأسعار بنسبة (1.6%) والسبب يعود إلى أن السلع السوقية هي سلع مستوردة فزيادة أسعار الصرف تؤدي إلى زيادة أسعار السلع، أما في الأجل الطويل فأن العلاقة بين سعر الصرف والمستوى العام لأسعار المستهلك عكسية معنوية.

ويوصي البحث بأنه على الحكومة زيادة دخل الفئات المتضررة جراء ارتفاع أسعار السلع والخدمات بسبب التقلبات الحاصلة في أسعار الصرف خاصة بعد ارتفاع اسعار النفط وبالتالي ارتفاع الايرادات النفطية.

الكلمات المفتاحية: سعر الصرف، الرقم القياسي لأسعار المستهلك.

المقدمة:

لسعر الصرف دوراً هاماً كونه أداة لربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي، كما إنه يساهم في تحديد قدرة الاقتصاد التنافسية وبالتالي التأثير في ميزان المدفوعات ومعدلات التضخم والنمو الحقيقي، بالمقابل إن التقلبات التي تحصل في سعر الصرف لها أثر كبير على الرقم القياسي للأسعار، إذ إن التغير في سعر الصرف قد يؤدي إلى حدوث تقلبات في الأسعار المحلية للسلع والخدمات وخصوصا السلع المستوردة.

وفي هذه البحث سيتم قياس وتحليل التقلبات الحاصلة في أسعار الصرف في العراق للمدة (2005-2021) ومدى تأثيرها على الرقم القياسي لأسعار المستهلك، وذلك بدراسة وتحليل الرقم القياسي لأسعار المستهلك كون الأسواق العراقية تعتمد بشكل شبه كلي على السلع والخدمات المستوردة التي تتأثر بتقلبات أسعار الصرف.

مشكلة البحث: تتمثل مشكلة البحث في توضيح الأثر السلبي الواقع على الرقم القياسي لأسعار المستهلك جراء تقلبات أسعار الصرف، الأمر الذي يؤثر على المستوى العام للأسعار.

أهمية البحث: تتمثل أهمية البحث في دراسة تداعيات وتأثيرات تقلبات أسعار الصرف في العراق على الرقم القياسي لأسعار المستهلك.

هدف البحث: يهدف البحث إلى توضيح التأثير الحاصل على المستوى العام للأسعار بعد التغير في أسعار الصرف، من خلال قياس أثر تقلبات أسعار الصرف على الرقم القياسي لأسعار المستهلك.

فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية مفادها أن لتقلبات أسعار الصرف تأثير سلبي على المستوى العام للأسعار من خلال أثر تقلبات سعر الصرف على الرقم القياسي لأسعار المستهلك.

حدود البحث: يتكون البحث من إطارين مكاني وزماني فيما يخص الإطار المكاني فأنه يخص الاقتصاد العراقي، أما الإطار الزماني فقد كان للمدة (2005-2021).

أسلوب البحث: تم استخدام الأسلوب الوصفي التحليلي لمعرفة الجانب النظري والتحليلي لسعر الصرف وسلوك المستهلك في العراق، أما الجانب التطبيقي فتم استخدام اسلوب احصائي قياسي.

هيكلية البحث: يتكون البحث من ثلاثة مباحث تناول المبحث الأول: الإطار النظري لأسعار الصرف والرقم القياسي لأسعار المستهلك، والمبحث الثاني: تحليل العلاقة بين اسعار الصرف والرقم القياسي لأسعار المستهلك في العراق للمدة 2005-2021، أما المبحث الثالث فتناول: قياس أثر تقلبات سعر الصرف على الرقم القياسي لأسعار المستهلك في العراق للمدة 2005- 2021.

المبحث الأول: الإطار النظري لأسعار الصرف والرقم القياسي لأسعار المستهلك

اولاً. الإطار النظري لأسعار الصرف: سعر الصرف هو أحد أدوات السياسة النقدية ويمكن التعرف على مفهومة وأهميته وأنواعه من خلال ما يأتي:

1. **مفهوم أسعار الصرف:** نشأت الحاجة لأسعار الصرف بسبب التبادل للسلع والخدمات بين بلدان العالم، حيث تتم تسوية المعاملات التجارية والاقتصادية باستخدامها، ويعرف سعر الصرف بأنه: سعر أو قيمة عملة بلد معين معبراً عنها بسعر عملة بلد أخر (Govil, 2014: 9)، وهو أيضاً سعر الوحدة الواحدة من العملة الأجنبية مقابل عدد وحدات العملة الوطنية، أو هو سعر وحدة من العملة الوطنية مقابل قدر معين من العملة الأجنبية، ويمكن القول إن سعر الصرف لعملة ما هو سعر أحد العملات بدلالة عملة اجنبية أخرى، وتتم على أساسه عملية المبادلة، وبذلك فأن سعر الصرف حاله حال أي سعر آخر يتوقف على العرض والطلب على العملة حيث إنه كلما ارتفع الطلب على عملة ما ارتفعت قيمتها، والعكس صحيح (الزاوي، 2016: 13).

   ويمكن القول إن سعر الصرف هو سعر نسبي لعملة نقدية لبلد ما بالمقارنة بعملة أخرى لبلد أخر، حيث انه عدد من الوحدات من العملة المحلية مقابل الحصول على وحدة من العملة الأجنبية ويمكن التعبير عن هذا المفهوم بشكل عكسي أي عدد من الوحدات من عملة أجنبية مقابل الحصول على وحدة واحدة من العملة الوطنية.

   ويعد سعر الصرف متغيراً اقتصادياً مهماً تؤثر تقلباته على قرارات الأفراد والشركات والحكومة بشكل جماعي ومن ثم التأثير على النشاط الاقتصادي ومعدلات التضخم وميزان المدفوعات (Hamilton, 2018: 2)

   إن أسعار الصرف لبلد ما يجب أن تأخذ بالاعتبار علاقة الصادرات والواردات لهذه الدولة حيث أنه إذا كان لديها مركز تصديري مرموق للسلع والخدمات فأن قيمة عملتها سوف تكون مرتفعة، والعكس صحيح حيث إنه إذا كانت هذا البلد ليس لديه تنافسية على مستوى الصادرات العالمية وتكون وارادته أكبر من صادراته كلما كانت قيمة عملتها منخفضه، وبالتالي يمكن أن تعبر أسعار الصرف عن مكانة الدولة في معاملاتها الخارجية (عبد العظيم، 1987: 31).

2. **أهمية أسعار الصرف:** تتم المعاملات التجارية بين بلدان العالم من خلال عمليات الاستيراد والتصدير والتي تكون على شكل سلع وخدمات وإن تسوية هذه المعاملات يكون بالنقد الاجنبي وبالتالي حاجة البلدان إليه لتسوية معاملاتها التجارية وهنا يبرز دور سعر الصرف كأداة لتسوية هذه المعاملات من

خلال تحويل العملة المحلية إلى العملة الأجنبية التي يتم عن طريقها تسوية المعاملات التجارية الدولية (وادي، 2019: 47).

ويعد سعر الصرف الأداة التي تربط الاقتصاد الوطني مع السوق العالمي، إذ إنهُ يمثل حلقة وصل بين أسعار البيع والشراء ما بين البلدان والاقتصادات المتعاملة تجارياً، وكذلك عن طريقه تتم معرفة أسعار السلع والخدمات بين البلدان، كما يساهم سعر الصرف في تحقيق القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني من خلال تأثيره على وضع ميزان المدفوعات وعلى معدلات النمو الاقتصادي ومعدلات التضخم في البلاد (مرزوك وعلي، 2017: 229-230).

3. **وظائف أسعار الصرف:** هنالك العديد من الوظائف المهمة لسعر الصرف والتي يمكن تلخيصها كما يأتي:

أ. **الوظيفة القياسية:** ان سعر الصرف يمثل حلقة وصل بين الأسعار العالمية والأسعار المحلية، ومن خلاله يمكن ان نجد ان الاسعار المحلية تجسد القيمة الدولية للسلع والخدمات حيث يمكن التعبير عنها بعملات محلية مقابل عملات اجنبية، وبالتالي يمثل سعر الصرف قاعدة مهمة لقياس التجارة الخارجية (محمد، 2017: 506).

ب. **الوظيفة التطويرية:** إن سعر الصرف يمكن استخدامه في تطوير الصادرات وتشجيعها إلى مناطق معينه، وذلك عندما يتم تخفيض أسعار صرف العملة المحلية تنخفض اسعار السلع الوطنية من ثم تصبح الصادرات ذات قدرة تنافسية في عمليات التبادل التجاري مقارنة مع الشركاء التجاريين، ويستخدم ايضا في ايقاف قطاعات صناعية معينه واستبدالها بواردات حيث تكون أسعارها أقل من الاسعار المحلية، حيث إنه قد يؤثر سعر الصرف على التركيبة السلعية للتجارة الخارجية للدول (والي وكاظم، 2020: 113).

ج. **الوظيفة التوزيعية:** لسعر الصرف وظيفة توزيعية على مستوى الاقتصاد العالمي، وذلك لارتباطه بالتجارة الخارجية، حيث يتم عن طريق التجارة الخارجية اعادة توزيع الدخل القومي العالمي بين البلدان، حيث إن زيادة او تخفيض القيمة الخارجية للعملة (تغير سعر الصرف) يؤثر بحجم الاحتياطي الموجود لدى البنك المركزي في البلدان (اسماعيل، 2015: 8).

4. **أنواع أسعار الصرف:** لسعر الصرف أنواع مختلفة يمكن أجمالها كما يأتي:

أ. **سعر الصرف الاسمي:** هو عدد الوحدات من العملة الوطنية التي تدفع مقابل وحده واحدة من العملة الأجنبية والسعر الاسمي يمثل مقياس لقيمة عملة بلد ما حيث يمكن مبادلتها بقيمة عملة بلد أخر، وبالتالي تتم عملية تبادل العملات أو عمليات شراء أو بيع العملات حسب أسعارها المعلنة بين دولة وأخرى، وعن طريق الطلب والعرض على عملة ما في سوق الصرف يتم تحديد سعر الصرف الاسمي لهذه العملة خلال زمن معين (طوير ومختاري، 2021: 4).

ب. **سعر الصرف الحقيقي:** يؤدي سعر الصرف الحقيقي دور كبير في الاقتصاد الوطني وذلك من خلال المحافظة على القدرة التنافسية للاقتصاد ومواجهة معدلات التضخم إذ يعمل على ربط السوق المحلي مع السوق العالمي، ويلاحظ ذلك من خلال العلاقة الرياضية الآتية: (الجبوري وعبد المهدي، 2018: 55):

$$Re = \frac{pd}{epf}$$

إذ ان:

Re: سعر الصرف الحقيقي، pd: الرقم القياسي لأسعار السلع بالعملة المحلية.

e: سعر الصرف الاسمي، pf: الرقم القياسي لأسعار السلع بالعملة الاجنبية.

ويلاحظ من خلال المعادلة الرياضية وجود علاقة عكسية بين القدرة التنافسية الدولية وسعر الصرف الحقيقي.

ج. **سعر الصرف الفعلي(الحقيقي):** إن سعر الصرف الحقيقي يقصد به نسبة سعر السلعة محلياً بعملة ما إلى سعر السلعة عالمياً بالعملة نفسها، وبالتالي إن سعر الصرف الحقيقي يهتم بتأثير التضخم على الصرف الاجنبي لبلد ما حيث يتم ذلك من خلال الصيغة الرياضية بين الرقم القياسي لمستويات الأسعار لبلد ما والرقم القياسي لمستويات الاسعار في بلد تتم المقارنة معه وكما يأتي: (الجبوري والعزاوي، 2017: 218-219):

$$Re = e \times \frac{P1}{P2}$$

حيث إن:

Re: تمثل سعر الصرف الحقيقي.

e: تمثل سعر الصرف الاسمي.

1P: مستوى الأسعار في بلد ما.

2P: مستوى الأسعار في البلد المقارن معه.

د. **سعر الصرف التوازني:** وهو السعر الذي يمثل التوازن في ميزان المدفوعات وذلك عندما تكون معدلات النمو طبيعية في الاقتصاد، ويمكن تحديد سعر الصرف التوازني من خلال تقاطع منحنى الطلب على الصرف الأجنبي في السوق مع منحنى العرض للصرف الأجنبي، وينخفض أو يرتفع سعر الصرف التوازني وفقاً للاختلال الحاصل بين العرض والطلب على الصرف الأجنبي، وبذلك فإنه يمكن أن يتغير تبعاً للتغير الحاصل في الطلب والعرض على هذه العملة وفقاً لنظام الصرف المعتمد في دولة معينه (العباس، 2003: 5-8).

5. **أنظمة أسعار الصرف:** يمكن توضيح أنظمة اسعار الصرف بالآتي:

أ. **نظام سعر الصرف الثابت:** تتبع السلطة النقدية نظام سعر الصرف الثابت عندما لا تريد أن يتأثر سعر الصرف بسوق الصرف الأجنبي وألا يستجيب لقوى العرض والطلب على العملات الأجنبية إذ تقوم السلطة النقدية بتحديد قيمة العملة بسعر ثابت أو يكون سعر ضمن هامش معين بين حدود دنيا وحدود عليا، ثم تقوم السلطات النقدية بالتدخل في سوق الصرف الأجنبي ببيع وشراء العملة الأجنبية من أجل المحافظة على قيمة العملة عند السعر المحدد والمثبت (داغر ومعارج، 2014: 4).

ب. **نظام سعر الصرف المرن:** تحدد السلطات النقدية سعر الصرف المرن بناءً على مجموعة من المؤشرات الاقتصادية أي إن سعر الصرف المرن قابل للتغير حيث انه يتغير تبعا لتغير بعض المؤشرات الاقتصادية مثل حجم الاحتياطيات المتوفرة من الذهب والعملات الأجنبية أو وضع ميزان المدفوعات أو استجابة لقوى العرض والطلب في سوق الصرف، وإن هذا النظام يتأثر بالتضخم المستورد وحدوث اختلالات في التجارة الدولية بسبب التقلبات المستمرة في أسعار الصرف (فرج ونايف، 2015: 211).

ج. **نظام سعر الصرف المعوّم:** تلعب هنا تفاعلات قوى العرض والطلب على العملة المحلية والاجنبية الدور الرئيسي في تحديد سعر الصرف المحلي إذ إن الطلب على العملات الأجنبية يكون مشتق من الطلب المحلي على الاصول المالية والسلع والخدمات الاجنبية، وعندما يكون عرض العملة الاجنبية

متزايداً يكون سعر الصرف الأجنبي أكبر من السعر التوازني وبالتالي إن قوى السوق تحدد تلقائياً سعر الصرف عن طريق مرونات الطلب المحلي على الواردات الاجنبية ومرونات الطلب الاجنبي تؤثر على السلع الوطنية، ويكون سعر الصرف المعوم حر ويستجيب تماماً لقوى العرض والطلب وبالتالي لا تتدخل السلطات النقدية في تحديد سعر الصرف (كبداني وقاسم، 2013: 114).

د. **نظام سعر الصرف المختلط:** حسب هذا النظام يكون سعر الصرف ثابت ومعوم في الوقت نفسه وبالتالي يجمع بين خاصيتي الثبات والتعويم، ويطبق هذا النظام في العديد من البلدان والاتحادات الدولية، وعلى سبيل المثال في النظام النقدي للاتحاد الأوربي حيث يكون سعر الصرف ثابتاً فيما بين البلدان المنطوية في الاتحاد الأوربي، ويكون عائماً أمام البلدان الأخرى غير المنضمة إلى الاتحاد الاوربي (بغداد، 2013: 25).

ثانياً. الإطار النظري للرقم القياسي لأسعار المستهلك:

1. **مفهوم الرقم القياسي لأسعار المستهلك:** هو طريقة إحصائية لقياس التغيرات الحاصلة في أسعار السلع والخدمات خلال فترتين زمنيتين مختلفتين، إذ يعتبر مقياس لحجم التغير الذي يحصل في مستوى الأسعار بالنسبة لعدد معين من السلع والخدمات التي يستهلكها المجتمع خلال فترة زمنية معينه منسوبة الى فترة زمنية أخرى يطلق عليها فترة الأساس، ويعد الرقم القياسي لأسعار المستهلك أحد المؤشرات الدقيقة التي تعبر عن التضخم إذ انه كلما ارتفعت نسبة هذا المؤشر فأنه يدل على ارتفاع نسبة التضخم (الجبوري، 2012: 3).

وبالتالي فأن الأرقام القياسية تعد أحد الطرق المختصرة من أجل وصف المتغيرات الاقتصادية إذ تستعمل الأرقام القياسية لقياس التغير في الأسعار والكميات والقيم خلال فترات معينه من الزمن، إذ إن الرقم القياسي لأسعار المستهلك يقارن بين التغيرات الحاصلة في اسعار السلع والخدمات بين فترة وأخرى (ابو صالح، 2007: 551-552).

2. **حساب الرقم القياسي لأسعار المستهلك:** يمكن استخدام العديد من الصيغ من أجل حساب الرقم القياسي لأسعار المستهلك إذ تعتمد على نوع الاوزان المستخدمة في الترجيح، ومن بين هذه الصيغ صيغة (لوي Lowe price index) إذ يعد الرقم القياسي للأسعار (لوي PLo) أحد الأرقام القياسية الهامة وكثيرة الاستخدام من اجل الحصول على الرقم القياسي لأسعار المستهلك وصيغته العامة هي (شومان وماجد، 2013: 362):

$$PLo = \frac{\sum_i^n \ Pitqib}{\sum_i^n \ Pi,qib}$$

حيث أن:

p'_i: سعر السلعة ((i في فترة الاساس. p_i^t: سعر السلعة (i) في فترة المقارنة. q_i^b: تمثل كميات ترجيحية.

ثالثاً. العلاقة بين أسعار الصرف والرقم القياسي لأسعار المستهلك: يؤثر سعر الصرف على الرقم القياسي لأسعار المستهلك من خلال ما يسمى أثر انتقال تغيرات أسعار الصرف على أسعار الواردات إذ إن تغير سعر الصرف انخفاضاً أو ارتفاعاً يؤدي إلى تغير الاسعار المحلية للسلع والخدمات نتيجة لفرق العملة بين البلد المصدر والبلد المستورد ويظهر هذا الأثر بشكل بارز في الأسواق التي تعتمد بشكل كبير على السلع المستوردة، وإن أسعار السلع المستوردة تؤثر أيضا على أسعار السلع المحلية، وفي حالة انخفاض قيمة العملة المحلية التي تبين بشكل واضح تأثير تغير اسعار الصرف على أسعار

السلع المحلية كما تؤكد العديد من الدراسات ذلك لأنها تؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، إذ إن انخفاض قيمة العملة المحلية يؤثر بشكل مباشر على الأسعار المحلية وذلك لأن انخفاض قيمة العملة المحلية يؤدي إلى زيادة الاسعار المحلية للسلع المستوردة وبالتالي زيادة تكاليف الانتاج وزيادة أسعار المستهلك، ويؤثر أيضا انخفاض قيمة العملة المحلية بشكل غير مباشر من خلال زيادة الطلب على الصادرات وزيادة الطلب على السلع البديلة وبالتالي ارتفاع الطلب على العمالة من ثم زيادة الأجور فيؤدي ذلك إلى زيادة أسعار السلع البديلة وزيادة اسعار الصادرات وبالتالي زيادة أسعار المستهلك (صديقي وبوزيان، 2018: 294-296).

وإن التقلبات في أسعار الصرف يمكن أن تؤثر على اسعار المستهلك وذلك لأنها تؤدي إلى اختلال في المستوى العام للأسعار بسبب التقلبات في اسعار السلع المستوردة التي تشكل جزء من مجموعة السلع والخدمات التي يعتمد عليها في تحديد الرقم القياسي لأسعار المستهلك، فضلا عن السلع المستوردة الداخلة في تصنيع السلع المحلية مما يؤدي إلى تقلب أسعار السلع المحلية أيضا، وبالتالي حدوث تقلبات في أسعار المستهلك (Chung and others, 2011: 9).

المبحث الثاني: تحليل وقياس العلاقة بين اسعار الصرف والرقم القياسي لأسعار المستهلك في العراق للمدة 2005-2021

أولاً: تحليل العلاقة بين أسعار الصرف والرقم القياسي لأسعار المستهلك في العراق للمدة 2005-2021: إن تغيرات أسعار الصرف تؤدي الى حدوث تقلبات في الأسعار المحلية للسلع والخدمات بسبب فرق العملة بين البلد المصدر والمستورد كما إن أسعار السلع المستوردة تؤثر على أسعار السلع المحلية وبما إن العراق يعتمد على السلع المستوردة بشكل كبير فأن أسعار السلع والخدمات تتأثر بشكل مباشر بتقلبات أسعار الصرف وبالتالي تتأثر القدرة الشرائية للأفراد (عبد الكريم، 2017: 294).

الجدول (1): أسعار الصرف والرقم القياسي لأسعار المستهلك في العراق للمدة 2005-2021

السنة	اسعار الصرف الاسمية (دينار)	معدل التغير السنوي في اسعار الصرف %	الرقم القياسي لأسعار المستهلك (نقطة)	معدل التغير السنوي في الرقم القياسي (التضخم)%
2005	1469	-	58.58	-
2006	1467	-0.1	89.76	53.2
2007	1254	-14.5	80.72	-10.07
2008	1193	-4.8	90.95	12.6
2009	1170	-1.9	97.20	6.87
2010	1170	0	100	2.8
2011	1170	0	105.80	5.8
2012	1166	-0.3	112.24	6.08
2013	1166	0	114.53	2.04
2014	1166	0	116.91	2.07
2015	1167	0.08	118.53	1.3
2016	1182	1.2	119.19	0.5

السنة	اسعار الصرف الاسمية (دينار)	معدل التغير السنوي في اسعار الصرف %	الرقم القياسي لأسعار المستهلك (نقطة)	معدل التغير السنوي في الرقم القياسي (التضخم)%
2017	1184	0.1	119.41	0.1
2018	1182	-0.1	119.85	0.3
2019	1182	0	119.61	-0.2
2020	1192	0.8	120.30	0.5
2021	1450	21.6	127.57	6.04

المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي، بيانات شهرية لأسعار الصرف الاسمية للسنوات 2005-2021

https://cbiraq.org/SubCategoriesTable.aspx?SubCatID=107

البنك الدولي، البيانات، الاسعار التي يدفعها المستهلكون في العراق للفترة 2005-2021

https://data.albankaldawli.org/indicator/FP.CPI.TOTL.ZG?locations=IQ&start=2005

وحسب بيانات الجدول رقم (1) بلغ سعر الصرف الاسمي 1469 دينار في عام 2005 فيما بلغ الرقم القياسي لأسعار المستهلك 58.58 نقطة في نفس العام، حيث شهد الاقتصاد العراقي بعد عام 2003 ازدياداً كبيراً في الطلب الفعال جراء رفع الحصار الاقتصادي وزيادة الايرادات النفطية وزيادة الرواتب والأجور الحكومية ومن ثم زيادة القدرة الشرائية لأغلب شرائح المجتمع العراقي (التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي، 2005: 12).

وفي عام 2009 انخفض سعر الصرف الى 1170 دينار وارتفع الرقم القياسي لأسعار المستهلك إلى 97.20 نقطة في العام نفسه ومعدل التضخم السنوي 6.87% عن العام السابق ويعود ذلك إلى تبعات الازمة العالمية وارتفاع أسعار السلع العالمية جراء تزايد الضغوط التضخمية في عدد من الاقتصادات الكبيرة إذ إن العراق يعتمد على السلع المستوردة بشكل كبير وبالتالي ارتفاع أسعار هذه السلع محلياً (التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي، 2009: 35).

وخلال الفترة 2011-2014 سجل سعر الصرف انخفاضاً طفيفاً بنسبة -0.3% حيث بلغ 1170 دينار في عام 2011، وبلغ 1166 دينار في عام 2014، فيما ارتفع الرقم القياسي لأسعار المستهلك من 105.80 نقطة في عام 2011 الى 116.91 نقطة في عام 2014 وبمتوسط معدل تضخم 12.37% عن العام 2010، ويعزى هذا الارتفاع إلى زيادة الايرادات النفطية بسبب ارتفاع أسعار النفط بنسبة 35% عن العام 2010 وزيادة الانفاق الحكومي من خلال زيادة الرواتب والأجور فضلا عن ارتفاع اسعار السلع العالمية الاستهلاكية والداخلة في الصناعات المحلية وعدم مرونة الجهاز الانتاجي لمواجهة أسعار السلع المستوردة التي تشكل غالبية السلع الموجودة في الأسواق (التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي، 2011: 45)، وكذلك تدهور الوضع الامني خلال العام 2014 بسبب تعرض عدد من المحافظات لسيطرة عصابات داعش الارهابية وانقطاعها عن باقي المحافظات وانخفاض وصول السلع والخدمات لهذه المناطق وانتشار السوق السوداء والأسعار الكبيرة للمواد الاساسية فيها (التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي، 2014: 80).

وفي الفترة 2015-2019 عانى الاقتصاد العراقي من ظروف تدهور الوضع الأمني وتزايد الانفاق العسكري والانفاق لأعمار المناطق المحررة ومساعدة النازحين في المخيمات، فضلا عن انخفاض أسعار النفط العالمية من 96.8 دولار في عام 2014 إلى 44.7 دولار في عام 2016، وثم 36 دولار في عام 2016 وبالتالي ازدادت الضغوط على الاقتصاد العراقي الذي اتبع سياسة تقشفية في الانفاق العام (التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي، 2016: 67)، ليرتفع سعر الصرف بنسبة 1.2% عن العام 2014 حيث بلغ 1184 دينار في عام 2017 وبلغ 1182 دينار في عامي 2018 و2019، فيما شهد الرقم القياسي لأسعار المستهلك استقراراً ملحوظاً خلال هذه الفترة حيث بلغ 118.53 نقطة في عام 2015، وبلغ 119.61 نقطة في عام 2019 بمعدل تضخم سنوي 1.3% و-0.2% للعالمين على التوالي، ويعود ذلك إلى حالة الركود الاقتصادي التي عاشها العراق خلال هذه الفترة بسبب انخفاض أسعار النفط العالمية وضغوط الانفاق العسكري (تقرير وزارة التخطيط، 2015-2018: 43).

وفي عام 2020 واجه الاقتصاد العراقي نقص كبير في الايرادات العامة جراء انخفاض أسعار النفط العالمية لمستويات قياسية بسبب انتشار فيروس كورونا عالمياً وانخفاض الطلب العالمي جراء الانغلاق العالمي، فضلا عن تزايد الانفاق على القطاع الصحي لمواجهة هذه الجائحة، الإمر الذي أدى إلى تزايد الاقتراض الداخلي وانخفاض الاحتياطيات الاجنبية لدى البنك المركزي وارتفاع سعر الصرف بنسبة 0.8% ليبلغ 1192 دينار، فيما بلغ الرقم القياسي لأسعار المستهلك 120.30 نقطة بمعدل تضخم سنوي 0.5%.

وفي شهر كانون الأول من العام 2020 قرر البنك المركزي العراقي زيادة سعر الصرف بنسبة 21.6% ليبلغ 1450 دينار لمواجهة أزمة انخفاض الايرادات النفطية التي يعتمد عليها الاقتصاد العراقي بشكل كبير لتنفيذ التزاماته المالية لاسيما رواتب الموظفين الحكوميين، هذا الأمر أدى إلى حدوث تقلبات كبيرة في المستوى العام للأسعار وتضخم الأسعار بنسب اكبر من الزيادة في سعر الصرف حيث بلغ معدل التضخم 6% في عام 2021 وبلغ الرقم القياسي لأسعار المستهلك 127.57 نقطة بسبب الزيادة في أسعار معظم السلع والخدمات في الأسواق كون غالبيتها سلع مستوردة بالعملة الأجنبية، وبالتالي انخفاض القوة الشرائية للمستهلكين مع ثبات حجم دخول الأفراد.

ثانياً. قياس أثر أسعار الصرف على الرقم القياسي لأسعار المستهلك في العراق للمدة 2005-2021

1. توصيف متغيرات البحث: من أجل قياس وتحديد نوع وطبيعة العلاقة بين متغيرات البحث تم استخدام بيانات شهرية من البنك المركزي العراقي، للأعوام 2005-2021

ويمكن بيان متغيرات البحث في الجدول (2) التالي:

رمز المتغير	اسم المتغير	نوع المتغير
X	سعر الصرف	مستقل
y	الرقم القياسي لأسعار المستهلك	تابع

ويمكن التعبير عن متغيرات البحث بالدوال التالية:

العلاقة بين سعر الصرف والرقم القياسي لأسعار المستهلك

$$Y = f(X) \ldots\ldots\ldots (1)$$

معادلة تصحيح الخطأ

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 19, No. Special Issue, Part (3): 371-387
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.19.SP3.3.24

$$\Delta Y = c + \lambda Y_{t-1} + \beta_1 X_{t-1} + \sum_{i=1}^{n} a_1 \Delta Y_{t-i} + \sum_{i=0}^{m} a_2 \Delta X_{t-i} + \mu_t$$

حيث إن:

Δ: تمثل الفرق الأول

c: الحد الثابت

n, m: تمثل الحدود العليا لمدد التخلف الزمني للمتغيرات المستقلة والمتغير التابع

λ: معلمة تصحيح الخطأ (التعديل او التكييف) ((1-)CointEq) وهي النسبة المئوية من أخطاء الأجل القصير التي يمكن تصحيحها في وحدة الزمن من أجل العودة إلى الوضع التوازني، وهناك شرطان لهذه المعلمة حتى تتمكن من تصحيح أخطاء الأجل القصير وهي أن تكون قيمة سالبة ومعنوية (الشرط الضروري والكافي)

β: معلمات الانموذج الطويل الآجل

a2.....1a : معلمات الاجل الطويل

i: الزمن

μ_t: حد الخطأ العشوائي

2. **اختبار استقراريه المتغيرات:** الرسم البياني للسلاسل الزمنية:

يتم تمثيل السلسلة الزمنية بيانياً بدلالة الزمن لمعرفة طبيعة السلسلة، إذ إن المنحنى البياني للسلاسل الزمنية يعد بمثابة إشارة أولية عن الطبيعة السلسلة الزمنية، فمثلا إذا كان هذا المنحنى يظهر اتجاها عاماً (إلى الأعلى أو إلى الأسفل) فأنه يشير إلى أن السلسلة الزمنية غير مستقرة، أي أن متوسطها يكون متغير عبر الزمن.

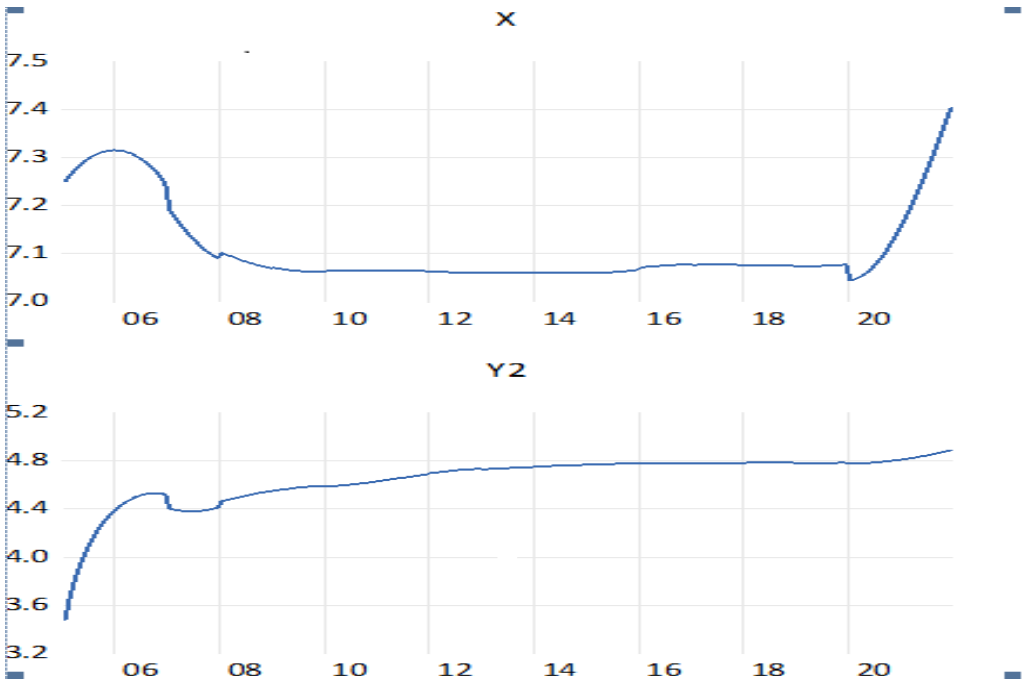

الشكل (2): الرسم البياني لمتغيرات البحث

المصدر: الشكل من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (EViews12)

من الشكل رقم (1) نلاحظ أن الرسم البياني لانتشار السلاسل الزمنية متذبذب عبر الزمن، أي أن هناك اتجاه عام للسلاسل الزمنية، ومن اجل التأكد من استقراريه وسكون السلاسل الزمنية وخلوها من جذور الوحدة يتم استخدام اختبار ديكي- فولر الموسع (ADF) واختبار فيليبس- بيرون (PP) للتأكد من نوع الاستقرار وعند أي مستوى.

3. اختبار استقراريه السلاسل الزمنية لمتغيرات البحث:

الجدول رقم (3) نتائج اختبار فيليبس بيرون (PP) وديكي فولر الموسع (ADF) لمتغيرات البحث

Y	X		
-7.4135	-0.4535	t-Statistic	With Constant
0.0000	0.8961	Prob.	
***	n0		
-10.0397	1.4139	t-Statistic	With Constant & Trend
0.0000	1.0000	Prob.	
***	n0		
1.5407	0.5059	t-Statistic	Without Constant & Trend
0.9697	0.8240	Prob.	
n0	n0		
d(Y2)	d(X)		
-8.2953	-5.3992	t-Statistic	With Constant
0.0000	0.0000	Prob.	
***	***		
-8.2162	-6.7356	t-Statistic	With Constant & Trend
0.0000	0.0000	Prob.	
***	***		
-7.8188	-5.3592	t-Statistic	Without Constant & Trend
0.0000	0.0000	Prob.	
***	***		
Y2	X		
-4.2101	-1.3126	t-Statistic	With Constant
0.0008	0.6237	Prob.	
***	n0		
-4.3614	0.0952	t-Statistic	With Constant & Trend
0.0031	0.9971	Prob.	
***	n0		
1.2883	0.4950	t-Statistic	Without Constant & Trend
0.9499	0.8214	Prob.	

Y	X		
n0	n0		
d(Y2)	d(X)		
-7.9091	-1.8253	t-Statistic	With Constant
0.0000	0.3675	Prob.	
***	n0		
-7.8363	-3.0254	t-Statistic	With Constant & Trend
0.0000	0.1279	Prob.	
***	n0		
-7.7703	-1.7991	t-Statistic	Without Constant & Trend
0.0000	0.0686	Prob.	
***	*		

المصدر: الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (EViews12).

بعد أجراء اختبار استقراريه للسلاسل الزمنية لمتغيرات البحث (سعر الصرف والانفاق الحكومي والمستوى العام لأسعار المستهلك ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي) في العراق بواسطة اختبار فيليبس بيرون (PP) والذي يعطي نتائج أفضل مقارنة باختبار ديكي -فولر الموسع (ADF)، كونه يعالج مشكلة الارتباط بين الأخطاء العشوائية وتعد نتائجه اكثر دقة من اختبار (ADF)، حيث حصلنا على المخرجات الموضحة في الجدول رقم (3) إذ نلاحظ أن السلسلة الزمنية للمتغير (Y) مستقرة عند المستوى (Level) وعند مستوى معنوية (1%) بوجود حد ثابت وحد ثابت واتجاه زمني

أما المتغير (X) لم يستقر عند المستوى، ولكن استقر بعد أخذ الفرق الأول له (First-Difference) عند مستوى (1%) بوجود حد ثابت وحد ثابت واتجاه زمني وبدون حد ثابت واتجاه زمني، اما نتائج اختبار (ADF) فنلاحظ ان السلسلة الزمنية للمتغير (Y) مستقرة عند المستوى (Level) وعند مستوى معنوية (1%) بوجود حد ثابت وحد ثابت واتجاه زمني، أما المتغير (X) فأنه لم يستقر عند المستوى، ولكن استقر بعد أخذ الفرق الأول لهما (First-Difference) عند مستوى (1% و10%) بوجود حد ثابت وحد ثابت واتجاه زمني وبدون حد ثابت واتجاه زمني، أي أن البيانات خالية من جذر الوحدة ولا تحتوي على الانحدار الزائف وستكون متكاملة من الدرجة I(1).

4. **تقدير نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة القصيرة والطويلة الأجل وفق انموذج** (ARDL)**:** في هذا الاختبار يم تحديد العلاقة قصيرة وطويلة الأجل بين متغيرات البحث بين (سعر الصرف) و(الانفاق الحكومي والمستوى العام لأسعار المستهلك ونصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي وسيتم ذلك بتقدير أنموذج تصحيح الخطأ والتي تمثل خطوة مهمة في اختبارات (ARDL) ويتم الاعتماد في هذا الاختبار على معلمة تصحيح الخطأ (CointEq(-1)) في بيان تصحيح العلاقة بين الأجل القصير والأجل الطويل، فإذا كانت معلمة تصحيح الخطأ (CointEq(-1)) سالبة ومعنوية فهذا يشير ضمناً إلى وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرين أي أنّ الانحرافات في الأجل القصير تصحح اتجاه او اختلالات القيمة التوازنية طويلة الأجل خلال السنة نفسها أو الفصل نفسه وكالآتي:

الجدول (4): نتائج اختبار العلاقة القصير وطويلة الاجل وعلاقة التكامل المشترك بين (X) و(Y2)

ARDL Error Correction Regression Dependent Variable: D(Y) Selected Model: ARDL(2, 2) Case 2: Restricted Constant and No Trend Date: 03/15/23 Time: 12:14 Sample: 2005M01 2021M12 Included observations: 202 ECM Regression Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Prob.	**t-Statistic**	**Std. Error**	**Coefficient**	**Variable**
0.0000	14.27302	0.043878	0.626276	D(Y2(-1))
0.0000	20.11545	0.080286	1.614986	D(X)
0.0000	-9.618610	0.118467	-1.139486	D(X(-1))
0.0000	-5.168590	0.005167	-0.026706	CointEq(-1)*
0.006172	Mean dependent var		0.901617	R-squared
0.019845	S.D. dependent var		0.900126	Adjusted R-squared
-7.285947	Akaike info criterion		0.006272	S.E. of regression
-7.220436	Schwarz criterion		0.007788	Sum squared resid
-7.259441	Hannan-Quinn criter.		739.8806	Log likelihood
			2.516193	Durbin-Watson stat
Levels Equation Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0746	-1.792405	0.230060	-0.412360	X
0.0000	4.679201	1.632625	7.639381	C
EC = Y2 - (-0.4124*X + 7.6394)				
Null Hypothesis: No levels relationship			F-Bounds Test	
I(1)	I(0)	Signif.	Value	Test Statistic
Asymptotic: n=1000				
3.51	3.02	10%	8.814828	F-statistic
4.16	3.62	5%	1	K
4.79	4.18	2.5%		
5.58	4.94	1%		

من الجدول رقم (4) أعلاه يتضح ان قيمة (R-squared) بلغت (0.90) اما قيمة (Adjusted R-squared) بلغت (0.90) أي أن المتغير المستقل (سعر الصرف) الداخل في

الأنموذج المقدر يفسر حوالي (90%) من التغيرات في المتغير التابع (المستوى العام لأسعار المستهلك) أما الـ (10%) المتبقية فهي متغيرات عشوائية لم يأخذها النموذج بنظر الاعتبار، وهذه المتغيرات تمثل تأثيرات المتغير العشوائي على المتغير التابع، أما اختبار الارتباط الذاتي (Durbin-Watson stat) فقد بلغت قيمته (2.5) أي إن الانموذج المقدر لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي.

وبينت النتائج بان العلاقة في الأجل القصير بين سعر الصرف (X) والمستوى العام لأسعار المستهلك (Y)هي طردية ومعنوية، أي إن زيادة سعر الصرف بنسبة (1%) في الأجل القصير يؤدي الى زيادة المستوى العام للأسعار بنسبة (1.6%) والسبب يعود إلى أن السلع السوقية هي سلع مستوردة فزيادة أسعار الصرف تؤدي إلى زيادة أسعار السلع، أما في الأجل الطويل فان العلاقة بين سعر الصرف والمستوى العام لأسعار المستهلك عكسية معنوية.

كذلك نلاحظ أن معلمة تصحيح الخطأ أو سرعة التكيف CointEq(-1) بلغت (0.026706) وهي معنوية عند مستوى (1)% أي أن الانحرافات في الأجل القصير تصحح بنسبة (2.6%) تجاه القيمة التوازنية طويلة الأجل خلال الشهر نفسه، أو بعبارة أخرى أن حوالي (2.6%) من عدم التوازن في صدمة الشهر الأخير تم تصحيحه في الشهر الحالي، ومن ثم وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل، وهنا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة بوجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات البحث.

أما نتائج علاقة التكامل المشترك بواسطة اختبار الحدود (F-Bounds Test) بين (X) و(Y) فنلاحظ ان قيمة (F-statistics) المحتسبة بلغت (8.814828) وهي أكبر من القيمة الجدولية العظمى البالغة (5.58) عند مستوى معنوية (1%) وعلية نرفض فرضية العدم ونقبل بالفرضية البديلة، أي وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل بين المتغيرين.

الاستنتاجات والتوصيات

اولاً. الاستنتاجات:

1. ان التقلبات في أسعار الصرف تؤثر على القيمة الحقيقة للدينار العراقي وعلى المستوى العام للأسعار ومن ثم تتأثر القوة الشرائية للمستهلك انخفاضاً أو زيادة حسب تقلبات أسعار الصرف.
2. إن التقلبات في أسعار الصرف بدون تهيئة الاجواء الاقتصادية تؤدي إلى حصول أزمات اقتصادية تؤدي لارتفاع المستوى العام للأسعار بنسب أكبر من التغير الحاصل بأسعار الصرف، وذلك كون الأسواق العراقية تعتمد بشكل كبير على السلع المستوردة، ويتحمل الأفراد العبء الكامل لهذه الأزمات.
3. إن الاقتصاد العراقي استهلاكي وليس إنتاجي، يفتقر التنويع من حيث القطاعات الإنتاجية والقطاعات الخدمية الأمر الذي جعله يعتمد على مصدر واحد من الإيرادات وهو النفط، مما أدى إلى دخول الاقتصاد العراقي في مخاطر الأزمات المالية عند أي انخفاض في أسعار النفط العالمية التي تعود عليه بالأثر المباشر.
4. وبينت النتائج حسب نموذج (ARDL) بأن العلاقة في الأجل القصير بين سعر الصرف (X) والمستوى العام لأسعار المستهلك (Y)هي طردية ومعنوية، أي إن زيادة سعر الصرف بنسبة (1%) في الأجل القصير يؤدي إلى زيادة المستوى العام للأسعار بنسبة (1.6%) والسبب يعود إلى أن السلع

السوقية هي سلع مستوردة فزيادة أسعار الصرف تؤدي إلى زيادة أسعار السلع، أما في الأجل الطويل فأن العلاقة بين سعر الصرف والمستوى العام لأسعار المستهلك عكسية معنوية.

ثانياً. التوصيات:

1. على الحكومة زيادة دخل الفئات المتضررة جراء ارتفاع اسعار السلع والخدمات بسبب التقلبات الحاصلة في أسعار الصرف خاصة بعد ارتفاع اسعار النفط وبالتالي ارتفاع الايرادات النفطية.
2. وضع سياسات اقتصادية أنية ومستقبلية من أجل العمل على تحويل الاقتصاد العراقي من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد متنوع من خلال تنويع مصادر الإيرادات العامة وتقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية لإمكانية مواجهة المخاطر والأزمات المحلية والعالمية.
3. وضع سياسات وإجراءات انيه ومستقبلية لتفادي خطر الأزمات، فضلاً عن وضع سياسات تقديرية في عملية انخفاض وارتفاع أسعار الصرف من قبل لجنة اقتصادية مختصة لتفادي أو تقليل الأثر الواقع على المستهلك.

المصادر

اولاً. المصادر العربية:

1. اسماعيل، هيوا عثمان، تحليل أثر تقلبات سعر الصرف الاجنبي في الموازنة العامة لإقليم كوردستان (1997-2013) (بحث منشور)، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 7، العدد 13، العراق، 2015.
2. الزاوي، عبد الرزاق، سعر الصرف الحقيقي التوازني، الجزء الاول، الطبعة العربية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2016.
3. عبد العظيم، حمدي، سياسة سعر الصرف وعلاقته بالموازنة العامة للدولة، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، مصر، 1987.
4. الجبوري والعزاوي، سعد صالح عيسى وعلي فارس مانع، تحليل أثر التغير في اسعار صرف الدولار على التجارة الخارجية للعراق للمدة (2005-2015) (بحث منشور)، جامعة تكريت، كلية الادارة والاقتصاد، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 3، العدد 39، العراق، 2017.
5. الجبوري وعبد المهدي، عبدالخالق دبي ودعاء عبد الامير، اثر سعر الصرف في الاستخدام في العراق للمدة (1990-2015) (بحث مستل منشور)، جامعة بابل، كلية الادارة والاقتصاد، مجلة كلية الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية، المجلد 10، العدد 2، العراق، 2018.
6. داغر ومعارج، محمود محمد محمود وحسين عطوان مهوس، سعر صرف الدينار العراقي ما بين النظام الواقعي والنظام المعلن للمدة 2004-2012(بحث منشور)، البنك المركزي العراقي، العراق، 2014.
7. بغداد، زيان، 2013، تغيرات سعر صرف اليورو والدولار وأثرها على المبادلات التجارية الخارجية الجزائرية (رسالة ماجستير)، جامعة وهران، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم الاقتصادية، الجزائر.
8. الجبوري، عبير حسن علي، تصنيف الأرقام القياسية لأسعار المستهلك باستخدام التحليل العنقودي للعام 2011 حسب المحافظات والأشهر(بحث)، جامعة بابل كلية الادارة والاقتصاد، العراق،2012.
9. أبو صالح، محمد صبحي، مبادئ الإحصاء، الطبعة الاولى، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2007.

10. صديقي وبوزيان، عبد الكريم ومحمد، دراسة أثر تغيرات سعر الصرف على مؤشر الأسعار في الجزائر 2014-2017(بحث)، جامعة أكلي محند أولحاج-البويرة-، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2018.
11. طوير ومختاري، أمال وعبد الجبار، أثر سعر الفائدة ومعدل التضخم وسعر الصرف على ميزان المدفوعات في الجزائر باستعمال نموذج ARDL خلال الفترة 1980-2018(بحث)، جامعة عمار ثليجي الأغواط، مخبر دراسات التنمية الاقتصادية، الجزائر، 2021.
12. شومان وماجد، عبد اللطيف حسن وهيثم حسون، استخدام أساليب السلاسل الزمنية لمعالجة الاختلافات الموسمية في الرقم القياسي لسعر المستهلك (بحث مستل منشور)، جامعة بغداد، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 19، العدد 74، العراق، 2013.
13. العباس، بلقاسم، سياسات أسعار الصرف، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الاقطار العربية، العدد الثالث والعشرون، السنة الثانية، 2003.
14. فرج ونايف، كريم حمود وعبد القادر، خيارات ممكنة في أدارة سعر صرف العملة العراقية في ظل ظروف الاقتصاد الحالية (بحث منشور)، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد العاشر، العدد 31، العراق، 2015.
15. كبداني وقاسم، سيدي احمد ومحمد فؤاد، تأثير أنظمة سعر الصرف على النمو الاقتصادي لمجموعة من دول الـــ "MENA" باستعمال معطيات Panel وتقنية شعاع الانحدار الذاتي "VAR" (بحث منشور)، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 3، الجزائر، 2013.
16. محمد، منال جابر مرسي، تقييم فاعلية السياسة النقدية في تحقيق استقرار سعر الصرف في مصر خلال الفترة (1990-2017) (بحث منشور)، جامعة سوهاج، كلية التجارة، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، مصر، 2017.
17. مرزوك وعلي، عاطف لافي وأكرم نعمة، تحليل وقياس أثر العوامل التي تحدد سعر الصرف في العراق (بحث منشور)، جامعة المثنى، كلية الادارة والاقتصاد، مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد (9)، العدد (4)، العراق، 2019.
18. والي وكاظم، صابرين عدنان وايمان علاء، أثر تقلبات سعر الصرف في الموازنة العامة للعراق حالة دراسة للمدة (2004-2018) (بحث منشور)، مجلة حمورابي، العدد 35، العراق، 2020.
19. وادي، وداد أدور، قياس الأثر المتبادل لتقلبات سعر الصرف وسعر النفط في الاقتصاد العراقي للسنوات 1990- 2015 (بحث)، جامعة البصرة، كلية الادارة والاقتصاد، مجلة الاقتصادي الخليجي، المجلد 35، العدد 40، العراق، 2019.
20. البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي، بيانات شهرية لأسعار الصرف الاسمية والسوقية للسنوات 2005-2021
https://cbiraq.org/SubCategoriesTable.aspx?SubCatID=107
21. البنك الدولي، البيانات، الاسعار التي يدفعها المستهلكون في العراق للفترة 2005-2021
https://data.albankaldawli.org/indicator/FP.CPI.TOTL.ZG?locations=IQ&start=2005
22. البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي، التقارير الاقتصادية السنوية (2003-2021)
https://cbi.iq/news/view/463

ثانياً. المصادر الاجنبية:

1. Govil, Rajan, Exchange rates: Measurements, and assessment of competitiveness, International Monetary Fund, Bangkok, Thailand, 2014.
2. Hamilton, Adam, Understanding Exchange Rates and Why They Are Important, Reserve Bank of Australia, Bulletin, Australia, 2018.
3. Chung and Kohler and Lewis, Elaine and Marion and Christine, The Exchange Rate and Consumer Prices, Reserve Bank of Australia, Bulletin, Australia, 2011.